

المصاحفة تحت الحصار الرقمي

اليوم العالمي لحرية الصحافة ٢٠٢٢
أيار/مايو ٣

#اليوم_العالمي_لحرية_الصحافة

المقدمة

تستضيف اليونسكو وجمهورية الأوروغواي المؤتمر الدولي للاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة لعام 2022، الذي سيعقد في الفترة الممتدة من 2 إلى 5 أيار/مايو. وسوف يعقد المؤتمر بشكل هجين يجمع بين المشاركة الافتراضية والحضور الفعلي، على أمل حضور أكبر عدد من المشاركين، إذا سمحت الظروف بذلك.

بعد عام شهد حصول اثنين من الصحفيين على جائزة نوبل للسلام، في حين تتزايد التحديات التي تواجه مهنة الصحافة، يجتمع المدافعون عن حرية الصحافة مرة أخرى.

ستركز نسخة هذا العام على موضوع "الصحافة تحت الحصار الرقمي"، لتسليط الضوء على الجوانب المتعددة لتأثير التطورات الأخيرة في وسائل الرقابة من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية، وجمع البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي (AI) على الصحافة وحرية التعبير والخصوصية. كما سيتم تسليط الضوء أيضاً على التحديات المتعلقة باستمرار وسائل الإعلام في العصر الرقمي، والتهديدات التي تقوض ثقة الجمهور نتيجة الرقابة والهجمات الرقمية على الصحفيين، وعواقب كل هذا على ثقة الجمهور في الاتصالات الرقمية.

على هذا النحو، سيعمل المؤتمر على تعزيز تنفيذ المبادئ الواردة في [إعلان ويندهوك +30 حول المعلومات بوصفها منفعة عامة](#)، الذي أقره مؤخراً المؤتمر العام لليونسكو. سيصدر عن المؤتمر الدولي لليوم العالمي لحرية الصحافة لعام 2022 إعلاناً آخر كسجل للمناقشات الرئيسية، بالإضافة إلى مؤشرات للمتابعة.

الحصار الرقمي

إن الورقة النقاشية التي صدرت مؤخراً عن تقرير الاتجاهات العالمية لليونسكو تحت عنوان "تهديدات تُلزم الصمت: اتجاهات في سلامة الصحفيين" ["Threats that Silence: Trends in the Safety of Journalists"](#) تسلط الضوء على أن المراقبة والقرصنة تقوضان الصحافة. وقد ظهر هذا بوضوح في العروض التي قام بها الصحفيون الاستقصائيون والباحثون، مما دعا خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان مطالبة جميع الدول إلى فرض حظر عالمي مؤقت على بيع ونقل تكنولوجيا المراقبة.

إن تطوّر البرامج الضارة وبرامج التجسس باستمرار، وعدم القدرة على اكتشافها، واستخدامها المتزايد ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من قبل الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية، تعرّض الصحافة الحرة والمستقلة للخطر. يمكن للمراقبة أن تكشف المعلومات التي جمعها الصحفيون، بما في ذلك تلك التي يجمعونها من المخبرين، وأن تنتهك مبدأ حماية المصدر، وهو مبدأ يشكّل شرطاً أساسياً عالمياً لحرية وسائل الإعلام ومنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة. وقد تعرض الرقابة سلامة الصحفيين للخطر من خلال الكشف عن معلومات خاصة حساسة يمكن استخدامها في مضايقة قضائية تعسفية أو هجوم.

قدّم المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير في أيار/مايو 2019 [نتائج ومخاوف بشأن الرقابة وحقوق الإنسان](#)، مشيراً إلى أنه قد أُثبت أن "مراقبة الأفراد - وغالباً ما يكونون من الصحفيين والناشطين، والمعارضين، والنقاد وغيرهم ممن يمارسون حقهم في حرية التعبير - تؤدي إلى الاعتقال التعسفي، وأحياناً إلى التعذيب وربما القتل خارج نطاق القضاء". بين عامي 2011 و2021، سجّلت لجنة حماية الصحفيين (CPJ) عشرات [الحوادث التي استهدفت فيها برامج التجسس الصحفيين](#). تمّ دعم هذه النتيجة من قبل الصحافة الاستقصائية ومنظمات تقصي الحقائق التي كشفت أن مئات الصحفيين مستهدفون.

أن مراقبة تحركات الصحفيين المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتصيد الصحفيين المدعوم باستخراج البيانات والهجمات الآلية، يهددون أيضاً الممارسة الحرة للصحافة. انخفاض التكاليف يعني أن عمليات المراقبة غير المشروعة التي تقوم بها جهات حكومية أو خاصة يمكن أن تكون أوسع، وغير متناسبة، وأكثر تغلغلاً وطويلة الأمد من أي وقت مضى، دون أن يكون الصحفيون أو مصادرهم على دراية بها أو قادرين على الدفاع عن أنفسهم.

تعتبر الخصوصية شرطاً ليمكن الصحفيون من القيام بعملهم في ضمان وصولنا إلى معلومات موثوقة تستند إلى حقائق. وهي ضرورية للتواصل بحرية مع المصادر، وتلقي المعلومات السرية، والتحقيق في الفساد، وضمان سلامتهم و سلامة مصادرهم.

الشفافية كمنفعة عامة

يعني الاعتماد المتزايد على الخدمات الرقمية أن المواطنين يشاركون المعلومات والبيانات الخاصة مقابل خدمات مجانية من دون أن يدركوا ذلك. تترك بيانات الأفراد وراءها "بصمة رقمية" يمكن لجهات معادية وغير شرعية معالجتها وتحليلها في الوقت نفسه أو في وقت لاحق. كما يمكن أحيانا لسلطات الدولة الحصول على البيانات التي تحتفظ بها شركات الإنترنت والمراقبة الإلكترونية حول الحياة الشخصية دون إجراءات قانونية مناسبة أو شفافية.

هناك تشجيع عالمي متزايد على زيادة الشفافية فيما يتعلق بكيفية استغلال شركات الإنترنت لبيانات المواطنين، وكيفية استخدامها لإرشاد النماذج التنبؤية والذكاء الاصطناعي وتضخيم المعلومات المضللة والكرامية. تم التأكيد على هذه المسألة في إعلان ويندهوك +30، والذي دعا شركات التكنولوجيا إلى "العمل على ضمان الشفافية فيما يتعلق بأنظمتها البشرية والآلية". وهنا تأتي مجموعة مبادئ اليونسكو لتعزيز شفافية شركات منصات الإنترنت، والتي ستتم مناقشتها كوسيلة إضافية لفهم البيانات التي يتم جمعها وكيفية تأثيرها على سلامة الصحفيين والجمهور بشكل عام.

استمرارية وسائل الإعلام وثقة الجمهور

التطورات المذكورة أعلاه تكمل قضايا أخرى تتعلق بالصحافة تحت الحصار الرقمي. يمكن لزيادة الشفافية من قبل شركات الإنترنت، مثل استخدام "تكنولوجيا الإعلان"، أن تساعد وسائل الإعلام الإخبارية في إيجاد حلول لمشاكل متعلقة بالاستمرارية، وكذلك في مفاوضاتها للحصول على حصة في الإيرادات التي يتم الحصول عليها من خلال الأخبار عبر الإنترنت التي تظهر على منصات. من شأنها أيضا أن تعزز مساءلة شركات الإنترنت والفهم العام للنظام البيئي عبر الإنترنت. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى ثقة أكبر في الاتصالات الرقمية لإنصاف الاستفادة من المحتوى الموثوق به مثل الصحافة الحرة والمهنية.

الاستنتاج

يتزايد وعي وتعبئة المواطنين والعاملين في مجال الإعلام والمنظمات، وهم يدفعون نحو استعادة خصوصية البيانات وملكيته، ولضمان الشفافية كأحد الحلول للمراقبة التعسفية، وضعف استمرارية وسائل الإعلام الإخبارية، وتراجع ثقة الجمهور. يُعد المؤتمر الدولي لليوم العالمي لحرية الصحافة لعام 2022 فرصة مناسبة لتقييم هذه الاتجاهات وما يمكن فعله حيالها.

نرحب بتعليقاتكم واقتراحاتكم، عبر الكتابة إلى موقعنا wdfd@unesco.org